



Riwayah: Jurnal Studi Hadis

issn 2460-755X eissn 2502-8839

Tersedia online di: journal.stainkudus.ac.id/index.php/riwayah

مُصْطَلَحٌ " لا يُتْرَكَ " عِنْدَ الْإِمَامِ الدَّارِ قُطْنِي دِرَاسَةً وَتَطْبِيقًا

أحمد عيد أحمد العطفي

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد

المستخلص

تناولت في هذه الدراسة، مصطلح " لا يُتْرَكَ " عند الإمام الدَّارِ قُطْنِي، دراسة تطبيقية، وتعرضت فيها، لترجمة موجزة للإمام الدَّارِ قُطْنِي، وبينت مراد الإمام من هذا المصطلح، من خلال تفسير الأئمة من بعده، مع المقارنة بأقوال النقاد في الراوي، ودراسة نموذج من مروياته عند الحاجة، ووصلت إلى حكم واضح فيه بعد الدراسة النقدية لكل راوٍ، وقد تبين أن الإمام الدَّارِ قُطْنِي، يطلق هذا المصطلح على الراوي الذي يعتبر بحديثه، وهم متفاوتون في الاعتبار بين مراتبه الثلاثة، فمنهم صالح الحديث في الجملة، ومنهم من في حديثه لين، ومنهم الضعيف ضعفاً محتملاً بسبب الخطأ، أو السهو، أو غيرها مما لا يُتْرَكَ حديث الراوي بالكلية بسببه، وفي معرفة مرتبة كل راوٍ فائدة جلييلة عند الترجيح بين ما ظاهره التعارض من الروايات، وجميعهم لا يقبل منهم التفرد إذا خالف من هو أولى منه، وقد أشار الحافظ الدَّارِ قُطْنِي إلى ذلك بإضافة وصف للراوي مع قوله " لا يُتْرَكَ " يدل على حاله، والله أسأل أن يجري الحق على قلبي، ولساني، وقلمي، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المقدمة

إن الله تعالى شرف هذه الأمة بخاصية الإسناد دون غيرها من الأمم السابقة، وبه حفظ الله الدين من الرِّيع، والضلال، والتحريف، والكذب، وقبض له رجالاً أفذاذاً قلَّ أن ترى الدنيا لهم نظيراً في البذل، والتضحية، والسهر، استطاعوا أن يميزوا بين من يقبل حديثه ومن يرد من رجال الإسناد، لا سيما بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، وافتراق الناس إلى فرق، ومذاهب إلى يومنا هذا، روى مسلم في مقدمة

صحيحه بسنده إلى ابن سيرين، أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد⁽¹⁾، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سئوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم⁽²⁾.

وقال الحاكم النيسابوري: فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواربتهم على حفظه لدرَس منار الإسلام، ولتتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد.⁽³⁾

وما إن حلَّ القرن الثاني الهجري حتى صار السؤال عن السند، ومعرفة حال رجاله ضرورة ملحة لا سبيل إلى إغفالها، خاصة بعد انتشار الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فتوسع علماء التابعين في الكلام على الرواة، بالتحري عن مذهبهم، وصدقهم، ومولدهم، ووفاتهم، ورحلاتهم العلمية، واعتنوا بذلك حتى أصبح علمًا مستقلًا سموه بعلم: الجرح والتعديل، وتبعهم من جاؤوا من بعدهم، فصنفوا فيه المصنفات التي ذكروا فيها الرواة، وحكموا على كل راوٍ بما هو أهله، بعبارات مختصرة يعرف مقصدهم منها: طلابهم، والأئمة من بعدهم، لكن لما بعدت الشقة، وطال الزمان وقصرت الهمم، أصبحت هذه الألفاظ متجاوزة على المعاصرين تحتاج إلى إيضاح مدلولها عند قائلها، ومن تلك الألفاظ التي لم يفهم مدلولها بشكل واضح، لفظ " لا يُترك " عند الحافظ الدارقطني⁽⁴⁾، فأردت أن أجلي معناه؛ حتى نقف على عرف هذا الإمام، ومقصده منه، والله أسأل أن يجري الحق على قلبي، ولساني، وقلمي، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

من أهم ما يهدف إليه هذا البحث: -

1_ المشاركة في محاولة تجلية هذه المصطلحات المتجاوزة في علم الجرح والتعديل بين يدي الباحثين، وإزالة ما يشوبها من غموض، حتى يتسنى لطالب علم الحديث اكتساب ملكة الحكم على رجال الإسناد عند مقابلة حكم بلفظٍ مشكّلٍ في أحدهم.

⁽¹⁾ يعني الصحابة، والإسناد في اصطلاح المحدثين، هو: إضافة الحديث إلى قائله، وبعضهم يجعله مرادف للسند، وهو حكاية طريق المتن، راجع الوسيط في علوم الحديث للشيخ محمد أبو شهبة، الناشر: دار الفكر العربي، بدون (18).

⁽²⁾ مقدمة صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (ص 29)

⁽³⁾ معرفة علوم الحديث، للحاكم أبو عبدالله النيسابوري، ت: السيد معظم حسين، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية 1397هـ-1977م (ص 6).

2_ إثراء المكتبة الحديثية، يبحث جديد في جزئية دقيقة يخدم السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

بعد القراءة والبحث وسؤال أهل التخصص، لم أجد من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة، اللهم إلا ما فسر به الإمام الذهبي " لا يترك " عند الدارقطني، في ميزان الاعتدال، بقوله: ليست بتجريح (4)، والحافظ الخطيب البغدادي بقوله: أي " لا يُترك " الرواية عنه (5).

منهجية البحث

سرت في كتابة هذا البحث على المنهج التالي:

1_ قمت بعون الله وتوفيقه بحصر الرواة الذين قال فيهم الحافظ الدارقطني " لا يُترك " من مصنفاته، وسؤالات تلاميذه، ومن كتب الجرح والتعديل الأخرى، سواءً أكان مقترنا بوصف، أم إضافة، أم كان مجرداً عن ذلك.

2_ ذكرت في أول كل ترجمة، لراو: قول الحافظ الدارقطني فيه، ثم عزوته لمصدره.

3_ صغت عناوين المطالب في المبحث الثاني على حسب حكم الدارقطني على الراوي، فجعلت ما قال فيه " لا يترك " مجرداً في مطلب مستقل، وما كان مقترنا بوصف، أو إضافة في مطلب آخر.

4_ مهدت للكلام على الراوي بعنوان "التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه".

5_ ذكرت اسم الراوي كاملاً بما يزيل اللبس عنه، وكُنْيَتُهُ، ولقبه، وتعيينه بذكر اثنين من شيوخه، وتلاميذه، خاصة وذكرت أن بعض الرواة اختلط بآخر من الضعفاء؛ لاشتراكهم في الاسم، ومن تُكَلِّم فيه كان بسبب ذلك.

6_ استوفيت قدر جهدي كلام النقاد في الراوي؛ لأصل إلى حكم واضح فيه.

7_ قمت بدراسة بعض المرويات باختصار يناسب المقام، لمعرفة حال الراوي من حيث الضبط، وعدمه.

8_ ختمت أقوال النقاد في الراوي بخلاصة واضحة في الحكم عليه، ليسهل على طلاب العلم النفع بذلك، وجعلته تحت عنوان "خلاصة القول فيه".

(4) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهب تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- 1382هـ (39/2).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، 1422هـ (309/12).

9 _ قمت بعزو كلام النقاد إلى مصادرها التي نقلت منها والآيات إلى سورها، والأحاديث إلى مصادرها الأصلية مكتفياً في ذلك بما يخدم المقام.

تعريف موجز بالإمام الدَّارِقُطِيِّ

هو الإمام علم الأعلام، صاحب المصنفات العظام، كاشفٌ عن علل الأحاديث اللثام، عليُّ بن عُمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دینار بن عبدالله البغدادي (6)، يكتى بأبي الحسن، وشهرته الدَّارِقُطِيُّ - نسبة لدار القطن (7) كانت محلة كبيرة ببغداد -، كما هو ظاهر في عزو الأئمة لمصنفات هذا الإمام. ولد الإمام الدَّارِقُطِيُّ سنة ست وثلاث مائة، وذلك حسب ما رواه وأخبر به (8). كان الإمام العلم محبا للرحلة، طائفاً البلاد لتلقي العلم، وتعليمه، ولم تنه شيبته عما أحب في شبابه فمن البلاد التي دخلها في شبابه: الكوفة، والبصرة، وواسط، وتبسين (9)، كما ارتحل في كهولته إلى الشام ومصر، وخوزستان، وجاء إلى مكة حاجاً في كبره، قال الحاكم: دخل الدَّارِقُطِيُّ الشام ومصر على كبر السن، وحج واستفاد وأفاد (10).

مما استفاده الإمام الدَّارِقُطِيُّ من تعدد رحلاته تعدد شيوخه، فقد سمع في العديد من البلدان، وكان له فيها شيوخ كثيرون؛ منهم: أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر، و محمد بن سئمان المالكي، و محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، ويوسف بن يعقوب النيسابوري (11)، وغيرهم الكثير.

ومن نهل من معينه، واستفاد من علومه تلامذة كثيرون منهم: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران، وأبو الحسن العتيقي وأبو النعمان تراب بن عمر المصري (12)، وغيرهم الكثير.

(6) ينظر: سير أعلام النبلاء (449/16)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، ت: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 2003 م (576/8).

(7) الأنساب، للسمعاني عبد الكريم بن محمد ت: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان، ط: الأولى، 1408 هـ (273/5).

(8) تاريخ بغداد (34/12).

(9) تبسين: بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر والماء، محيط، وسميت بتبسين بن حازم بن نوح. راجع الأنساب للسمعاني (98/3).

(10) ينظر: تاريخ الإسلام (576/8)، سير أعلام النبلاء (457 - 499/16).

(1) ينظر: طبقات الحفاظ؛ جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، 1403 هـ (ص 893/394).

(12) المصدر السابق

لقد حظي الإمام بتقدير العلماء ومحبتهم وثنائهم؛ وذلك لما جمع الله له من علم وفهم وحفظ وإمامة في الحديث والقراءات، والفقهاء، فضلاً عما تمتع به من أخلاق وعبادة ونسك وورع، ولا شك أن هذا كان محل تقدير وإعجاب علماء الأمة، ودونكم بعض أقوال الأئمة فيه:

— قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: كَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَقَرِيعَ ذَهْرِهِ، وَنَسِيجَ وَحْدِهِ، وَإِمَامَ وَقْتِهِ، انْتَهَى إِلَيْهِ غُلُوُّ الْأَثَرِ وَالْمَعْرِفَةُ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ، مَعَ الصِّدْقِ وَالثَّقَةِ، وَصِحَّةِ الِاعْتِقَادِ، وَالِاضْطِلَاعِ مِنْ غُلُومِ، سِوَى الْحَدِيثِ، مِنْهَا الْقِرَاءَاتِ، فَإِنَّهُ لَهُ فِيهَا كِتَابٌ مُحْتَصَرٌّ، جَمَعَ الْأَصُولَ فِي أَبْوَابٍ عَقَدَهَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ يَعْتَنِي بِالْقِرَاءَاتِ يَقُولُ: لَمْ يُسْبِقْ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى طَرِيقَتِهِ فِي هَذَا، وَصَارَ الْقُرَّاءُ بَعْدَهُ يَسْلُكُونَ ذَلِكَ⁽¹³⁾.

— وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، المجتهد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، من مجور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علال الحديث ورجاله، مع التقدّم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمعاري، وأيام الناس⁽¹⁴⁾.

— وقال الحافظ عبد الغني: أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله -p- ثلاثة: ابن المديني في وقته، ومؤسى بن هارون - يعني: ابن الحمال - في وقته، والدارقطني في وقته⁽¹⁵⁾.

— وقال القاضي أبو الطيب الطبري: كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث⁽¹⁶⁾.

— وقال ابن الجوزي: كان فريد وقته في الحفظ والإتقان⁽¹⁷⁾.

لقد أثرى الإمام الدارقطني المكتبة الإسلامية بتراث عظيم، فصنّف في فنون عديدة، منها في الحديث وعلومه وأسماء الرجال والقراءات، والفقهاء، والعقيدة وكان حسن التصنيف والتأليف، فمن مؤلفاته عظيمة النفع:

(13) تاريخ بغداد (40-34/12)

(14) سير أعلام النبلاء (449/16)

(15) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ، لابن نقطة الحنبلي البغدادي ت: كمال يوسف الحوت الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى 1408 هـ (411).

(16) تاريخ بغداد (35/12) .

(17) المصدر السابق.

كتاب السنن، وكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية، وكتاب المجتبي من السنن المأثورة، و المؤلف والمختلف، وكتاب الضعفاء، ، والأمالى، والفوائد المنتقاة من الغرائب الحسان، وسؤالات الحاكم وغيرها(18).

بعد حياة حافلة ومليئة بالإجازات العلمية التي خلفها لنا هذا الإمام الجليل في علوم متعددة، وافته المنية يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة(19).

18 () ينظر : الأعلام للزركلي ، الناشر : دار العلم للملايين، بيروت -1984م (4 / 314).
19 () تاريخ بغداد (39/12) .

التعريف بالمتروك، ومن " لا يُترك " عند المحدثين

إن من أهم ما يعين القارئ على الفهم الصحيح للمصطلحات مع تعدد مدلولاتها تنزيلها على حسب مراد صاحبها، لا على ما يتبادر إلى الذهن من أول وهلة، ومن المصطلحات التي قد يرسخ في ذهن القارئ معنى غير مراد منها مصطلح " لا يُترك " كتوهين صاحبها، أو غير ذلك، ومن باب تمييز الشيء بضده فسأعرف أولاً مصطلح "متروك" عند المحدثين، ومن ثم مصطلح " لا يُترك " عندهم أيضاً.

أولاً: الحديث المتروك

تعريفه في اللغة: اسم مفعول مأخوذ من التَّرك، يقال: تَرَكَهُ يَتْرُكُهُ تَرْكًا وَتَرْكَانًا، وَتَرَكَهُ النَّاسُ: وَدَعَوْهُ. والعرب تسمي البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ "التَّريكة" ولذا المرأة التي لا تتزوج: مَتْرُوكَةٌ، لا فائدة منها (20).

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يرويه من يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة (في الشريعة) وكذا من عرف بالكذب في كلامه العادي، وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي (21).

من خلال التعريف تظهر شروط الحديث المتروك، وهي:

1_ تفرد الراوي بالرواية.

2_ مخالفة المروي للقواعد العامة في الشريعة.

3_ التهمة بالكذب ، ولو في كلامه العادي، وإن لم يعرف بالكذب في الحديث النبوي.

وأدخل فيه بعض العلماء: الراوي كثير الغلط، أو الغفلة، أو الفسق (22)، وقال ابن مهدي: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يُجْمَعُ عليه، فلا يتهم نفسه ويقوم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون (23).

ومن هذا نفهم أن الراوي المتروك، ولم يوثقه أحد من العلماء إذا تفرد برواية مخالفة لقواعد الشريعة، ولم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهو راوٍ مجهول في الأصل.

(20) لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم ، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ (405/10).

وتاج العروس للزبيدي، لمحمد بن محمد الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية (91/27).

(21) وتدريب الراوي، لجلال الدين السيوطي ، ت : أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، الناشر : دار طيبة (295/1).

(22) تدريب الراوي (241/2).

(23) فتح المغيث شرح ألفية العراقي ، للسرخاوي (125/2) .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة لسان الميزان: فأما المجاهيل الذي لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها (24).

ثنيا: حكم المتروك

هو من أشد أنواع الحديث الضعيف كما بينه الحافظ ابن حجر، وقد رتبها من الأعلى في الشدة إلى الأدنى فيها، فالأول الموضوع، ثم المتروك، ثم المنكر، ... إلخ (25).

ولذا فحديثه لا يصلح للاحتجاج، ولا للاعتبار، فهو من الضعيف الذي لا يجبر أبداً، والله أعلم. وعلى عكس ذلك من قيل فيه "لا يُترك" ، كما سيأتي مع التوثيق عن ذوي الشأن.

ثلاثاً: "لا يُترك" عند المحدثين

هو الراوي الغالب على حديثه الصحة مع الوهم.

قال عبد الرحمن بن مهدي: المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا "لا يُترك" حديثه، والآخر يوهم، والغالب على حديثه الوهم فهذا متروك الحديث (26).

ربعا: "لا يُترك" عند الدارقطني

إن من أقوى ما يعين على فهم مقصود الإمام من كلامه، ورود نص منه يبين مراده، كما ورد عن البخاري ^٥، في تفسير بعض ألفاظ الجرح عنه، فقال: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه (27)، وهكذا.

والذي يليه في القوة تفسير علماء الجرح والتعديل الذين جاءوا بعده، سواء من تلاميذه، أم غيرهم.

24) لسان ميزان الاعتدال ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002م (25/1).

25) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر ت: عبدالله الرحيلي ، الناشر ، مطبعة سفير بالرياض ، ط: الأولى 1422هـ (ص 95).

26) الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، ت: أبو عبدالله السورقي ، وإبراهيم حمدي المدني ، دار المكتبة العلمية - المدينة المنورة (ص 227).

27) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1382هـ - 1963 م (6/1).

وأمثلته كثيرة أيضا منها على سبيل المثال: تفسير الذهبي لقول الإمام أحمد في ابن أبي الزناد: كذا وكذا: أنه يُلَيِّنُهُ (28).

وحيث تعذر الطريق الأول ، فقد تعين الطريق الثاني وقد فسره إمامان عظيمان في هذا الشأن: -
الأول: الخطيب البغدادي، حيث قال بعد قول الدارقطني في عفيف بن سالم: ربما أخطأ و " لا يُثْرِك " :
يعني " لا يُثْرِك " الرواية عنه (29).

والثاني: الذهبي حيث قال عقب قول الدارقطني في الربيع بن حبيب: " لا يُثْرِك " : ليس بتجريح (30).
ومن خلال دراستي للرواة الذين قال فيهم الدارقطني: " لا يُثْرِك " ظهر لي عمليا ما يكشف عن مراده
جليا، وسأفرده بمطلب في آخر البحث .

خمسا: التفريق بين " متروك " و " لا يُثْرِك " يظهر مما سبق الفرق الواضح بين المصطلحين، فالراوي المتروك: لا يحتج بحديثه، ولا يعتبر به أبداً،
وحديثه من شر أنواع الحديث الضعيف بعد الموضوع.

وأما ما قيل فيه: " لا يُثْرِك " : فحديثه صالح للاحتجاج، والاعتبار، ما لم يخالف، فإذا خالف، فقد
يكون حديثه شاذاً (31)، أو منكرًا (32) على حسب حاله، ولكن لا يكون متروكًا، والله أعلم.

(28) سير أعلام النبلاء (169/8).

(29) تاريخ بغداد (309/12).

(30) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (39/2).

(31) الحديث الشاذ ، هو: الشاذ: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه لمزيد ضبط، أو زيادة عدد أو مرجح سواهما. شرح النخبة في مصطلحات أهل الأثر، لملا علي القاري، قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، وحققه " محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط: دار الأرقم (252).

(3) الحديث المنكر، هو: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة. نزهة النظر (ص 37).

مَنْ قَالَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ " لَا يُتْرَكُ " مُجَرَّدًا عَنِ الوَصْفِ، أَوْ الإِضَافَةِ

قال الدَّارِقُطِيُّ: إِسْحَاقُ بن محمد بن إِسْمَاعِيلَ القَرَوِيُّ: " لا يُتْرَكُ " (33).

التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه:

هو: إِسْحَاقُ بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي فَرْوَةَ القَرَوِيُّ، أَبُو يَعْقُوبَ المَدِينِي القَرَشِي الأُمَوِيُّ. روى عن: مالك بن أنس، والمنكدر بن محمد بن المنكدر، ...، وجماعة، وعنه: البخاري، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدريقي، ...، وجماعة.

قال أبو حاتم: كان صدوقًا، ولكن ذهب بصره، فرما لُقِنَ، وكتبه صحيحه (34)، وقال ابن أبي حاتم: وكتب أبي، وأبو زرعة عنه، ورويا، وقال أبو حاتم مرة أخرى: مضطرب (35). وقال النسائي: ليس بثقة (36)، وقال أبو داود: واهٍ (37).

واختلفت كلمة النسائي فيه، فقال مرة: ليس بثقة، ومرة: متروك (38)، ووثقه مرة أخرى كما في لسان الميزان (39)، وقال السَّاجِي: فيه لين، وقال العُقَيْلِي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يُتَابَعُ عليها، وقال الحاكم، وتبعه الدَّارِقُطِيُّ بقوله: عيب على محمدًا: يعني البخاري؛ إخراج حديثه وقد عَمَزُوهُ، وَتَعَقَّبَهُمُ الحافظ ابن حجر في هدي الساري بقوله: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثًا (40)، وفي فرض

(33) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (785/1).

(34) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزني، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى، ج35، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400 هـ (471/2-472).

(35) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1371 هـ (820/233/2).

(36) الضعفاء والمتروكين، للحافظ النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، ط الأولى 1396 هـ (رقم 49).

(37) المغني في الضعفاء، للحافظ الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي (579).

(38) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (248/1)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الأولى 1326 هـ.

(39) لسان الميزان للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002م (516/7).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، ت: محمد زهير، ط: الأولى، دار طوق النجاة، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي 1422 هـ - ك الجهاد - باب قتال اليهود (2925/42/4).

الخمس آخر (41)، كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح حديثاً آخر (42) مقروناً بالأويسي (43)، وكأنها عما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره، وروى له الترمذي (44)، وابن ماجه (45).
 واختلفت كلمة الدارقطني فيه أيضاً، كما هو ظاهر، ففي سؤالات السهمي "ضعيف" (46)، وفي سؤالات الحاكم: ضعيف تكلموا فيه قالوا فيه كل قول (47)، وفي إكمال مُعْطَاي عن الدارقطني فيه: أنه كافر (48)، وفي الجرح والتعديل: متروك (49).

- 41) أخرجه في فرض الخمس (3094/79/4).
- 42) أخرجه في باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح (2693/183/3).
- 43) الأويسي، هو: عبدالعزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو، أبو القاسم المدني: ثقة. راجع تقريب التهذيب، ت عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، 1435هـ للحافظ ابن حجر (4106).
- 44) أخرجه الترمذي في سننه، ت: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي _ بيروت، ط: 1998م - كتاب الطب - باب ما جاء في الحمية (2036/334/4) من طريق القروي إسحاق بن محمد: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن قتادة بن النعمان، أن رسول الله ﷺ قال: إذا أحب الله عبداً حماه الدنيا كما يظل أحدكم يحمي سقيمه الماء". وفي إسناده عمارة بن غزية، وهو: لا بأس به، لكنه ثوبع، وللحديث شواهد. والله أعلم.
- 45) له عنده ثلاثة أحاديث:-
- الأول: أخرجه ابن ماجه في سننه، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية _ فيصل الحلبي، بدون تاريخ - ك الجنائز - باب ما جاء في البكاء على الميت (1590/524/2).
- من طريق إسحاق: حدثنا عبد الله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه، عن حمزة بنت جحش، أنه قيل لها: قُتل أخوك، فقالت: رحمه الله... الحديث. وفي إسناده عبد الله بن عمر، وهو العمري، ضعفه ابن المديني، والنسائي، ويحيى ابن سعيد القطان، وابن حجر، كما في تهذيب التهذيب (326/5)، وتقريب التهذيب (3489).
- الثاني: أخرجه في كتاب النكاح - باب لا يحرم الحرام الحلال (2015/177/2) من طريق إسحاق، عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً "لا يحرم الحرام الحلال"، وللحديث شواهد ترقيه.
- الثالث: أخرجه في كتاب الكفارات - باب من خلط في نذره طاعة بمعصية (2136/266/3) من طريق إسحاق عن العمري، عن عبيد الله بن عمر، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً في الرجل الذي نذر أن يصوم ولا يستظل.
- وأصله عند البخاري في كتاب الأيمان والنذور - باب النذر فيما لا يملك وفي معصية (6704/143/8) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً بنحوه.
- 46) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ت: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف _ الرياض، ط: الولي 1404هـ (190).
- 47) سؤالات الحاكم للدارقطني تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط: الأولى، 1404هـ (281).
- 48) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ت: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، 1422هـ (109/2).

قلت: وهذا الاختلاف إن دل على شيء، فإنما يدل على أنهما اثنان كما أشار إلى ذلك الذهبي بقوله:
القول ما قاله فيه أبو حاتم، أما عمُّ أبيه، إسحاق بن عبد الله، فذاك وإيه (50).

ورجح هذا الدكتور بشار عواد في حاشية تهذيب الكمال، وبيّن أن بعضهم يخلط بينه وبين عمه في أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، فقال ما نصه: ويخلط بعض الناس بينه وبين إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فيخلطون آراء بعض ما قاله علماء الجرح والتعديل فيهما، كما حصل لمُعَلِّطَاي في إكماله حينما نقل في ترجمة هذا ما قاله الدَّارَقُطَنِيّ في سؤالات الحاكم له، وهو أنه ضعيف، وتكلموا فيه، وقالوا فيه كل قول، وفي نسخة من السؤالات: قالوا فيه: كافر، وفي كتاب الجرح والتعديل: متروك... ثم قال: فهذا الكلام في إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وليس في إسحاق بن محمد هذا فليُحَرَّر (51).

وقد ردَّ أيضًا الحافظ ابن حجر هـ قول أبي حاتم: أنه مجهول، بقوله: قلت: قد عرفه البخاري (52).
كما ردَّ الذهبي أيضًا توهين أبي داود له، فقال في السير: ووهاه أبو داود، ونقم عليه روايته لحديث الإفك، عن مالك، ثم قال: القول ما قاله فيه أبو حاتم (53)، يعني صدوق، وكذا قال الذهبي في الميزان: صدوق في الجملة (54)، وابن حجر في التقريب، زاد: كف بصره فساء حفظه، مات سنة ست وعشرين ومائتين (55).
خلاصة القول فيه: أن الذي قال فيه الدَّارَقُطَنِيّ: " لا يُتْرَك "، هو محمد بن إسحاق، وهو صدوق كف بصره فساء حفظه، وكتبه صحيحة، والبخاري روى عنه قبل ذلك، كما قال الحافظ ابن حجر: كأنه أخذها قبل أن يكف بصره أو من كتابه (56) وهو صدوق في الجملة، وأما الضعيف، فهو عمه إسحاق بن عبد الله، الذي وهاه أبو داود، وضعفه الدَّارَقُطَنِيّ، وغيرهما، والله أعلم.

مَنْ قَالَ فِيهِ الدَّارَقُطَنِيّ " لا يُتْرَك " مُقْتَرِنًا بَوْصَفٍ، أَوْ إِضَافَةً

49) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، الناشر: دار المعرفة- بيروت، 1379هـ (387/1).

50) سير أعلام النبلاء (649/10).

51) حاشية تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (473-472/2).

52) تهذيب التهذيب (248/1).

53) سير أعلام النبلاء (649/10).

54) ميزان الاعتدال (99/1).

55) تقريب التهذيب (381).

56) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (387/1).

2- قال الدَّارَقُطَنِيُّ : الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ الرَّقَاشِيِّ، هُوَ بَصْرِيٌّ مُقْبَلٌ؛ يَرُوي عَنِ البَصْرِيِّينَ "لَا يُتْرَكُ" (57).

التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه:

هو: الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ الحَنْفِيِّ، أَبُو سلمة الرَّقَاشِيِّ البَصْرِيٌّ، روى عن: الحسن البصري، وابن سيرين، ...، وغيرهما. وعنه: أبو داود الطيالسي، ويحيى القطان، ...، وغيرهما.

وثقه أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ويعقوب بن شيبة، وابن شاهين (58)، وأبو داود (59)، وابن حجر (60).

وذكره الذهبي في الميزان، وقال: " لا يُتْرَكُ "، ونقل توثيق الأئمة له، وبعد ذلك ذكر كلام الدَّارَقُطَنِيِّ هذا وقال: فقول الدَّارَقُطَنِيِّ فيه: " لا يُتْرَكُ ": ليس بتجريح له (61).

ولم يتكلم فيه إلا يحيى بن سعيد القطان، فقال: تعرف وتنكر، وقال بيده هكذا، قال علي بن المديني: قلت نحو عمر بن الوليد، قال: هو نحوه (62).

ورد هذا يحيى بن معين، بقوله: الربيع بن حبيب ثقة، وعمر بن الوليد، ثقة، ثم قال: لم يكن عامة مشايخ البصريين يُسَوِّونَ عند يحيى بن سعيد شيئاً، فذكرهما وغيرهما (63).

قلت: يعني أن هذا الجرح من يحيى بن سعيد، وهو القطان، لا يعتد به عند النقاد، لكن وقع الاختلاط بين الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ الحَنْفِيِّ الرَّقَاشِيِّ هذا، وبين الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ المَلَّاحِ العَبْسِيِّ، على بعض النقاد فتكلموا فيه بسبب ضعف العباسي، ولذا ترجم المزني في تهذيب الكمال للحنفى الرقاشي أبو سلمة تمييزاً، فقال: ذكرناه للتمييز بينهما، وقد خلط بعضهم إحدى الترجمتين بالأخرى، والصواب التَّفْرِيقُ (64)، ولذا قال

57) الضعفاء والمتروكين ، للدارقطني ، ت: عبدالرحيم القشقرى ، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط: 1403هـ (153/2).

58) تهذيب التهذيب (141/2).

59) سؤالات الآجري، لأبي داود، ت: محمد علي قاسم العمري ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط: 1403هـ (353).

60) تقريب التهذيب (1886).

61) ميزان الاعتدال (39/2).

62) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (457-456/3).

63) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ، ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: الأولى ، 1408هـ، (رقم 198).

64) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (70-69/9).

الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، بعد ذكره لعبارة المزي هذه، لكن ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة الحنفي أبي سلمة أنه هو الذي يروي ، عن نوفل بن عبد الملك، وحكى عن أحمد، ويحيى توثيقه، وعن أبيه، أنه ليس بالقوي، ثم قال: اتفاق أحمد، ويحيى على: توثيقه يدل على إنكار حديثه من نوفل لا منه (65).

فظهر مما سبق أن الراوي عن نوفل، هو الربيع العبسي، وهو الذي ضعفه النقاد، فقال البخاري (66)، وأحمد، والنسائي، وابن حبان (67)، والمقدسي (68): منكر الحديث، وقال الدارقطني (69)، والذهبي (70)، وابن حجر (71): ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي ، وأحاديثه عن نوفل مناكير (72)، كما فرق بينهما مسلم في الكنى والأسماء (73)، والدارقطني أيضا، فقال في تعليقاته على المجروحين لابن حبان في الربيع بن حبيب الثاني: هذا عبسي من أهل الكوفة ، وهو أخو عائذ بن حبيب يحدث عن نوفل بن عبد الملك، وهو الذي له رواية في سنن ابن ماجه "كُتِبَ عَنْ ذُبْحِ دَوَاتِ الدَّرِّ" (74) (75)، وأما الربيع بن حبيب الحنفي، فليس له رواية في الكتب الستة، بل مقل جدا كما سبق من قول الدارقطني نفسه.

-
- (65) تهذيب التهذيب (241/3) ، والجرح والتعديل (2063/457/3).
- (66) علل الترمذي الكبير ، ت: صبحي السامرائي ، وآخرون ، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية _ بيروت ، ط: الأولى 1409هـ (180/1).
- (67) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ، ت: محمود زايد ، الناشر: دار الوعي - حلب ط: الأولى 1396هـ (297/1).
- (68) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني محمد المقدسي ، ت: عبد الرحيم الفريوائي، الناشر: دار السلف الرياض ، ط: الأولى 1416هـ (2538/5).
- (69) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ت: عبدالله القاضي ، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت، الأولى 1406هـ (280/1).
- (70) المغني في الضعفاء للذهبي (228/1).
- (71) تقريب التهذيب (رقم 1885).
- (72) الجرح والتعديل (2063/457/3).
- (73) الكنى والأسماء لمسلم ، ت: عبدالرحيم القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط: الأولى 1404هـ (1420/381/1).
- (74) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ، ت: خليل العربي ، الناشر: الفاروق الحديثية - دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط: الأولى 1414هـ (ص 98).
- (75) أخرجه ابن ماجه في سننه - ك أبواب التجارات - ب السوم (2207/324/3)، والحاكم في المستدرک ، ت : مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط: الأولى 1411هـ (7577/261/4) ، والأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين المقدسي ، ت: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر، بيروت لبنان ط : 1420هـ (658/278/2) ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ت : حسين سليم أسد ، ط: الأولى 1404هـ (541/411/1)، والمحامي

خلاصة القول فيه: أن الربيع بن حبيب الحنفي الذي قال فيه الدارقطني: " لا يُتْرَك "، هو ثقة إلا أنه مقل من الرواية، ومثله لا يتحمل التفرد، ولذا قال فيه: " لا يُتْرَك "، وأما الثاني: فمنكر الحديث، والله أعلم.

3- قال الدارقطني: عَفِيف بن سَلَم المَوْصِلِي: ربما أخطأ، " لا يُتْرَك " (76).

التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه: -

هو: عَفِيف بن سَلَم المَوْصِلِي، أبو عمرو، مولى بجيلة، كان متفقهًا رَحَّالًا في طلب العلم، روى عن: مالك بن أنس، والليث بن سعد، ...، وجماعة، وروى عنه: سفيان الثوري، وشعبة، ...، وجماعة (77).

في الأمالي ت : د . إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، ط: الأولى 1412هـ (رقم 189)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ، ت : عادل عبد الموجود وغيره ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، ط : الأولى : 1418هـ (42/4)، والمزي في تهذيب الكمال (69/9).

جميعهم من طرق، عن عبيد الله بن موسى أبو محمد الكوفي، قال: أخبرنا الربيع بن حبيب، عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، قال: "نحى رسول الله ﷺ عن السَّؤْم قبل طلوع الشمس، وعن ذبح ذوات الدَّر."

إلا أن سعيد بن مسعود، وهو المَوْزِي، عن عبيد الله بن موسى عند الحاكم قَدَّمَ "الدَّبْح" على "السَّؤْم"، وسعيد: ثقة، قال الذهبي في السير (140/10): المحدث المسند أحد الثقات. وزاد محمد بن يحيى الأزدي، عن عبد الله عند المخالملي في آخره "وَعَنِ الحُكْرَةِ فِي البَلَدِ"، والأزدي: ثقة، كما قال ابن حجر في التقريب (6389). وزاد رجاء بن محمد، عند ابن عدي في الكامل في آخره "وَعَنِ ذَّبْح قَبِي الغنم" ورجاء، هو: العَدْرِي ثقة، كما قال الحافظ في التقريب (1927).

قلت: الحديث ضعيف، فالربيع بن حبيب، هو العباسي، وهو منكر الحديث كما في أول الترجمة، ونوفل بن عبد الملك، قال فيه أبو حاتم، الجرح والتعديل (2063/457/3) مجهول، كذا قال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص 97)، وقال ابن معين كما في سؤالات الجنيد (326): ليس بشيء.

إلا أن الجزء النهي عن ذبح ذوات الدر يعني ذوات اللبن شواهد بمعناه، عن أبي هريرة، وابن عباس، فأما حديث أبي هريرة، فأخرجه مسلم في صحيحه ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - كتاب الأشربة - باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يتق برضاه بذلك (3/1609/رقم 2038)، وابن ماجه في سننه - ك الذابح - باب النهي عن ذبح ذوات الدر (2/3180/1061/2)، وأبو يعلى في مسنده (16/401/8745)، جميعهم من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي هريرة مرفوعًا بمعناه، وفيه "إياك والحلوب"، ورواية مسلم مطولة وفيها قصة.

وأما حديث ابن عباس، أخرجه الحاكم في المستدرک (4/7576/261/4)، وأبو الطاهر المخلص في المخلصيات، ت: نبيل جزار ، الناشر، وزارة الأوقاف بقطر 1429هـ (338/244/1)، من طريق أبي خلف عبد الله بن عيسى الخزاز، عن يونس بن عبيد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا وفيه "إِيَّاكَ وَالبُّبُون، اذْبِخْ لَنَا عِنَّا"، والخزاز : ضعيف كما قال الحافظ في التقريب (3524). والله أعلم.

(76) سؤالات البرقاني للدارقطني ، ت: عبد الرحيم محمد القشيري، الناشر: كتب خانة جميلي لاهور - باكستان، ط: الأولى، 1404هـ رقم (398) ، وتاريخ بغداد (12/309).

(77) تاريخ بغداد (12/308-309) ، وتهذيب الكمال للمزي (2/179).

قال ابن خراش: صدوق من خيار الناس (78)، وقال النسائي: صالح لا بأس به (79)، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلية: كان عفيف أحفظ من المعافى بن عمران، والمعافى: ثقة عابد فقيه (80).
وقال الذهبي في الميزان: مشهور صالح الحديث (81)، وفي تاريخ الإسلام له: كان أحد علماء الموصل (82).
وقال الخطيب بعد قول الدارقطني: ربما أخطأ و" لا يُتْرَك "، قلتُ - أي الخطيب -: يعني " لا يُتْرَك " الرواية عنه (83)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من العُباد (84)، وابن شاهين في ثقاته (85).
ووثقه ابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، وزاد: لا بأس به (86)، ويعقوب بن سفيان (87)، ومع ذلك، قال الحافظ ابن حجر: صدوق من الثامنة (88).
وقال الأزدي: كان رجلاً صالحاً متفقهاً في طلب الحديث كتب عنه الحجازيون، والبصريون والكوفيون، مات سنة ثلاث، أو أربع وثمانين ومائة (89).
وروى له النسائي في " مسند علي " حديثاً واحداً، حديث النَّزَّال بن سبرة، عن علي في الوضوء (90).
قلت: والمطبوع، خصائص علي ؑ وليس فيه، ولم أقف على مسند علي (91)، والله أعلم.

(78) المصدر السابق.

(79) إكمال الإكمال لابن نقطة، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، ط: الأولى_1410هـ (40/2).

(80) تهذيب التهذيب (235/7)، وتقريب التهذيب (6745).

(81) ميزان الاعتدال (84/3).

(82) تاريخ الإسلام للذهبي (925/4).

(83) تاريخ بغداد (309/12).

(84) الثقات لابن حبان بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط: الأولى، دائرة المعارف العثمانية بمجدر آباد، الدكن، 1390هـ (523/8).

(85) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين ت: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، ط: الأولى، 1404هـ. (ص: 180).

(86) تهذيب التهذيب (235/7).

(87) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ت: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1401هـ (452/2).

(88) تقريب التهذيب (4627).

(89) تهذيب الكمال (182/20).

(90) المصدر السابق.

(91) والحديث أصله عند البخاري في كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً (5616/110/7) عن عبد الملك بن سبرة، سمعت النَّزَّال بن سبرة، يُحدث عن علي ؑ، فذكر الحديث.

خلاصة القول فيه:

أنه ثقة ربما أخطأ فلا تترك الرواية عنه كما فسرها الخطيب، ونقلها المزي وغيره، والله أعلم.
4- قال الدارقطني: علي بن زيد بن جدعان: أنا أقف فيه، " لا يُتْرَكُ "عندي فيه لين⁽⁹²⁾.

التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه:

هو: علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، واسمه زُهَيْرُ بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب القرظي التميمي، أبو الحسن البصري المكفوف، مكّي الأصل.

روى عن: أنس بن مالك الأنصاري، وسعيد بن المسيب، وخلق.

وعنه: جعفر بن سليمان الضبعي، وسفيان الثوري، ... وخلق⁽⁹³⁾.

قواه بعضهم، والأكثر على تضعيفه:

فقال الجريدي: أصح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة: قتادة، وعلي بن زيد، وأشعث الحداني⁽⁹⁴⁾.

وقال موسى بن إسماعيل: قلت لحمد بن سلمة: زعم وهيب أن علي بن زيد كان لا يحفظ، قال: ومن أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنما كان يجالسه وجوه الناس⁽⁹⁵⁾.

وقال منصور بن زاذان: لما مات الحسن، قلنا لعلي بن زيد: اجلس مجلسه⁽⁹⁶⁾.

وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي لا يرفعه غيره⁽⁹⁷⁾.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الإمام عالم البصرة⁽⁹⁸⁾، وقال في المغني له: صالح الحديث⁽⁹⁹⁾، وقال في الكاشف له أيضاً: أحد الحفاظ وليس بالثابت⁽¹⁰⁰⁾.

(92) (سؤالات الرقاني للدارقطني (361)).

(93) تهيب الكمال في أسماء الرجال (353/28).

(94) ميزان الاعتدال للذهبي (127/3).

(95) ميزان الاعتدال (127/3).

(96) المصدر السابق.

(97) سنن الترمذي بعد حديث رقم (2678)، والمراد بقوله "يرفع الشيء... الذي لا يرفعه غيره": أي يرفع الموقوف ويجعله عن النبي P.

(98) تذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى، 1419 هـ (106/1).

(99) المغني في الضعفاء للذهبي (447/2).

(100) الكاشف للذهبي ت: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ط: الأولى، 1413 هـ (3916).

وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به (101)، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بحجة، وفي رواية أخرى عنه: بصري ضعيف، ومرة: ليس بذاك القوي، وقال مرة: ضعيف في كل شيء (102).

وقال أحمد: ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه، وفي رواية أخرى قال: ليس بشيء، ومرة: ضعيف الحديث (103)، وقال أبو زرعة: ليس بقوي (104).

وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو (105) وقال الجوزجاني: واهي الحديث ضعيف فيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه (106).

وقال الأزدي: ضعيف لا يتابع في حديثه (107)، وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، وفيه ضعف لا يحتج به (108).

وقال ابن عدي: لم أرى أحداً من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وهذا الحديث يؤيد بدعته، وهو من منكراته التي أنكرها الأئمة، بل ذكر بعض النقاد أن هذا الحديث أنكر ما رواه، وهو "إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ يَخْطُبُ عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ فَاقْتُلُوهُ" (109) (110).

وقال يعقوب الفسوي: اختلط في كبره (111)، وقال السعدي: واهي الحديث ضعيف لا يحتج بحديثه (112).

101) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/186-1021/187).

102) تهذيب الكمال (20/438).

103) المصدر السابق (20/437).

104) الجرح والتعديل (6/186-1021/187).

105) تهذيب الكمال (20/438).

106) أحوال الرجال للجوزجاني، ت: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الناشر: حديث أكاديمي، فيصل آباد (ص: 185).

107) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/194/2375).

108) الطبقات الكبرى لابن سعد ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1410 هـ (7/187).

109) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (6/335).

110) أخرجه ابن عدي في الكامل (6/343)، من طريق علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بألفاظ مختلفة. قال الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، ت: عبدالرحمن المعلمي، الناشر: دار الكتب العلمية (رقم 163): موضوع، وفي إسناده عباد بن يعقوب، وهو رافضي آخر كذاب.

111) سير أعلام النبلاء (5/207).

وقال ابن حبان: كان شيخًا جليلاً وكان يهتم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به (113).

وقال المبركفوري في تحفة الأحوذى تعقيباً على قول الترمذي: صدوق، وضعفه غير واحد من أئمة الحديث (114). وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: وهو ضعيف عند المحدثين (115). وقال الحافظ ابن

حجر: ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل قبلها (116).

خلاصة القول فيه: أنه ضعيف، إلا أنه يكتب حديثه فإن ثوبع، وإلا فلا، والله أعلم.

5- قال الدارقطني: قابوس بن أبي ظبيان: ضعيف، و" لا يُترك " (117).

التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه:

هو قابوس بن أبي ظبيان، بفتح المعجمة، وسكون الموحدة بعدها تحتانية، واسمه حُصَيْن بن جُنْدَب الجُنْدَبِي، بفتح الجيم، وسكون النون بعدها موحدة، الكوفي.

روى عن: أبيه، وآخرين، وعنه: سفیان الثوري، وزهير بن معاوية، ...، وخلق (118).

قال أحمد: ليس بذاك (119)، وقال ابن معين: ثقة جازئ الحديث إلا أن ابن أبي ليلى جلده الحد (120)،

وفي تاريخ الدوري عن ابن معين: ثقة (121)، وفي العلل عن عبد الله بن أحمد، عن ابن معين، قال: ضعيف الحديث (122).

وقال جرير: لم يكن قابوس من الثقة الجيد (123)، وقال أيضاً: أتينا قابوس بعد فساد (124).

112) الكامل لابن عدي (335/6).

113) المجروحين لابن حبان (103/2).

114) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت (446/7).

115) تهذيب الأسماء واللغات للنووي الناشر: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (344/1).

116) تقريب التهذيب (4734).

117) سؤالات البرقاني للدارقطني (418).

118) تهذيب التهذيب (306-305/8).

119) العلل ومعرفة الرجال (رقم 771).

120) تهذيب التهذيب (306/8).

121) تاريخ ابن معين برواية الدوري ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ط: الأولى، 1399هـ (479/2).

122) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، برواية عبد الله، ت: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخافي، الرياض، ط: الثانية، 1422هـ، (رقم 4018).

وقال ابن سعد: فيه ضعف لا يحتج به⁽¹²⁵⁾، وقال المقدسي: قابوس، ضعيف⁽¹²⁶⁾، وقال عبد الله بن أحمد، سألت أبي عن قابوس بن أبي ظبيان، فقال: سئل جرير عن شيء من أحاديث قابوس، فقال: نَفَقَ قابوس، نفق قابوس، قال عبد الله: قلت لأبي، فما تقول فيه: فقال: ليس هو بذاك⁽¹²⁷⁾.
وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن قابوس بن أبي ظبيان فقال: ضعيف الحديث لين يكتب حديثه ولا يحتج به⁽¹²⁸⁾.

وقال ابن المديني: كان قابوس بن أبي ظبيان ضعيفًا في الحديث⁽¹²⁹⁾.

وقال النسائي: ليس بالقوي⁽¹³⁰⁾، وقال ابن حبان في المجروحين: كان رديء الحفظ يتفرد عن أبيه بما لا أصل له ربما رفع المراسيل، وأسند الموقوف، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه⁽¹³¹⁾.

وقال عمرو بن علي: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه بشيء قط، يعني قابوسًا⁽¹³²⁾.

وقال ابن عدي: أحاديثه متقاربة وأرجو أنه لا بأس به، وبعد ذُكر الذهبي مقولة ابن عدي هذه، ذكر له حديثًا مرفوعًا عن جرير، عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ "فَرَجَّ بَيْنَ فَحْدَيِ الْحُسَيْنِ وَقَبَلِ رَبِيئَتِهِ".⁽¹³³⁾

123) الضعفاء لكبير للعقيلي (489/3).

124) التاريخ الكبير للبخاري الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن، (861/193/7).

125) الطبقات لابن سعد (330/6).

126) ذخيرة الحفاظ (4632/2013/4).

127) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (808/145/7).

128) المصدر السابق.

129) قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلخي ت: أبو عمر الحسين بن عبدالرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى

1421 هـ (712/309/2).

130) المغني في الضعفاء للذهبي (517/2).

131) المجروحين لابن حبان (216/2).

132) المصدر السابق.

133) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى 1415 هـ

(2658/51/3)، وفي (12615/108/12)، ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (549/555/9) عن جرير به، والبيهقي في

السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة: 1424 هـ (137/1) من طريق عبد

الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، مرفوعًا به. قال الخطيب: الحديث موضوع إسنادًا ومتنًا. راجع: الفوائد المجموعة في الأحاديث المجموعة (388).

وقال ابن القطان: إنه حديث لا يصح، وقال ابن الصلاح: هذا الحديث ضعيف. راجع: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في

الشرح الكبير لابن الملتن (478/2).

قال الخطيب بعده: لا أبعد أن يكون ابن أبي الأزهر وضعه، فقد وضع أحاديث (134). وقال الذهبي: يروي عنه الدارقطني (135). وقال ابن حجر: فيه لين من السادسة (136)، مات سنة تسع وعشرين ومائة (137).

قلت: العجيب أن بعد كل هذه الأقوال في قابوس وتضعيفه يقول ابن شاهين في ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيهم: والخلاف في قابوس يوجب إمضاء حديثه، لأن أحدًا لم يطعن فيه، ولم يبين، وقول جرير: نفق قابوس لا يوجب ذمًا، لعله قال ذلك لسرعة موته، وسؤال الناس حديثه، فيحتمل أن يكون هذا يدل على فضله، ويحيى فقد وثقه، وحديثه قريب (138).

فهذا فيه نظر، بعد تضعيف النقاد له، والله أعلم.

خلاصة القول فيه: ما قاله الحافظ ابن حجر هـ أن فيه لين.

يَعْنِي أَنَّهُ مَجْرُوحٌ بِشَيْءٍ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْعَدَالَةُ، فَإِذَا تَوَعَّجَ بِرَتْقِي حَدِيثِهِ إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ تَفَرُّدًا، كَمَا فَسَّرَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِسُؤَالِ حَمِزَةِ السَّهْمِيِّ لَهُ: إِذَا قُلْتَ فَلَانَ لَيْنٌ إِشِيرَ تَرِيدُ بِهِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ سَاقِطًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْعَدَالَةُ (139)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

القول الراجح في مصطلح " لا يُتْرَك " عند الإمام الدارقطني، وكيفية تطبيقه على الرواة.

قد ظهر بعد هذه الدراسة التطبيقية لمصطلح " لا يُتْرَك " عند الإمام الدارقطني هـ _ سواءً مجرداً عن وصفٍ أو إضافة، أو مقترناً بهما _ أنها ليست بجرح يرد به الراوي مطلقاً، غير أنها إشارة إلى أن الراوي الذي قال فيه الدارقطني " لا يُتْرَك " يشترط لقبول روايته ثبوت ضبطه بمقارنة مروياته بمرويات غيره من الثقات، وعدم تفرد بالمخالفات لقواعد الشريعة، وغير ذلك من القرائن التي تدل على ثبوت خبره، فيعتبر بحديث أصحابها، إلا أنهم متفاوتون في مراتب الاحتجاج، والاعتبار (140)، فمنهم من هو في أعلاها؛

134) ميزان الاعتدال (367/3).

135) المصدر السابق.

136) تقريب التهذيب (5445).

137) المجروحين لابن حبان (216/2).

138) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث لابن شاهين ت: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف _ الرياض، ط: الأولى 1419هـ، (ص 84).

139) سوالات حمزة للدارقطني (رقم 6).

140) هو البحث في طرق الحديث والمرويات ليتوصل بذلك إلى معرفة تفرد أو مشاركة غيره له. راجع الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ أبو شهبه (ص 364).

لكونه صالح الحديث في الجملة، ومن تُكلم فيه كان بسببٍ خارج عنه كاختلاطه براوٍ آخر اشتركا في الاسم، أو بسبب فيه، كأن يكون قليل الرواية (كالرَّبِيع بن حبيب الحَنْفِيّ، اختلط بالرَّبِيع بن حبيب العَبْسِيّ، وهو مقل كما وصفه الدَّارَقُطْنِيّ)، أو ثابن تغير حفظه في آخر عمره بسبب كف بصره، لكن كتبه صحيحة، فمن روى عنه قبل التغير، أو من كتابه، فحديثه مستقيم، (كإِسْحَاق بن محمد الفَرَوِيّ، اختلط بعمه إِسْحَاق بن عبدالله الفَرَوِيّ، وقد تغير بأخرة، بسبب كف بصره)، فمن روى عنه قبل التغير، أو من كتابه فحديثه مستقيم، وقد روى عنه البخاري قبل تغيره، كما قال الحافظ ابن حجر في ترجمته، أو ثالث: ربما أخطأ في حديثه-مما يغتفر للراوي بحكم البشرية، وليس الغالب على حديثه الخطأ- (كعَفِيف بن سالم المَوْصِلِيّ)، فهؤلاء بين ثقة مقل، أو ثقة يخطئ، وصدوق، وأقل ما يقال في حديثهم، أنه حسن لذاته لخفة ضبطهم، فإن توبعوا ارتقى حديثهم إل الصحيح لغيره.

ومنهم من هو في المرتبة الثانية من الاعتبار، لكونه لين الحديث، (كقَابُوس بن أَبِي ظَبْيَانَ)، فإن احتف حديثه بالقرائن، كموافقته لظاهر القرآن، أو أقوال الصحابة، وعملهم، أو أن عليه العمل، والفتوى، أو موافقته لقواعد الشريعة العامة، أو غير ذلك، فحديثه حسن لغيره؛ لثبوت صدق الراوي في الجملة، ولم يغلب سوء حفظه على حديثه، فلا ينبغي رده إلا إذا تفرد.

ومنهم من هو في المرتبة الثالثة من الاعتبار، وهو الضعيف بسبب غفلة، أو سهو، أو غلط، وليس متهمًا بالكذب، أو غير ذلك؛ مما يتسبب بترك حديث الراوي بالكلية، (كعَلِيّ بن زيد بن جُدْعَانَ)، فإن توبع بمثله، أو بما هو أقوى منه، فحديثه حسن لغيره، كما هو مقرر في علوم الحديث، إلا أنه لا يقبل تفرد أهل المرتبة الأولى بما يخالف من هو أولى منهم حفظاً، أو عدداً، فضلاً عن قبول التفرد مطلقاً من أهل المرتبتين الأخيرتين.

قال الترمذي في العلل الصغير بعد ذكره لبعض الرواة في مرتبة هؤلاء: إذا تفرد أحد هؤلاء بحديث لم يتابع عليه، لم يحتج به (141).

وقد أشار الدَّارَقُطْنِيّ ٥ إلى حال كل راوٍ بما يدل عليه فأضاف وصفاً له مع قوله " لا يُتْرَك " كما سبق، فينبغي على الباحث أن يعلم أن الاعتبار مراتب متفاوتة في القوة، وليس على مرتبة واحدة حتى ينزل أهل كل مرتبة منزلتهم عند التعارض. والله أعلم.

(141) العلل الصغير للترمذي ت: أحمد محمد شاكر، وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى 1409 هـ (744)

الخاتمة

بعد هذا التطواف في جنبات هذا البحث، أحمد الله تعالى أن منّ على بإتمامه، فهو واسع الفضل والرحمة، وهو على كل شيء قدير، ولقد توصلت من خلاله إلى عدة نتائج أهمها:

1_ تمكن الحافظ الدارقطني في الجرح والتعديل، ومعرفة الرجال، مما جعل العلماء يدعونون بإمامته في هذا العلم.

2_ أن لفظ "لا يُثْرَك" عند الحافظ الدارقطني ليست بتجريح يرد به الراوي، وإنما تشير إلى أنه يحتج به، أو يعتبر به كما سبق بيانه.

3_ أن الاعتبار على مراتب متفاوتة في الاحتجاج، والاعتضاد بها، وليست على مرتبة واحدة.

4_ أن الحافظ الدارقطني يعتبر من المعتدلين في الجرح والتعديل، وظهر ذلك من خلال موافقته للنقاد المعتدلين في الكلام على الرواة في الغالب، وقد صرح بذلك النقاد عند تقسيمهم لعلماء الجرح والتعديل فقالوا: "...وقسم معتدل، كأحمد، والدارقطني..." (142)

5_ دقة الحافظ الدارقطني في الحكم على الراوي بما يشير إلى حاله بالضبط، وربما قرن مع الحكم وصفاً للراوي يزيد حاله وضوحاً، كقوله "ضعيف"، "لا يُثْرَك"، "مقل"، و"لا يُثْرَك"، وهكذا.

6_ أن النقاد المتقدمين كانوا يصححون حديث الراوي متى تأكدوا من ضبطه لحديثه سواء كان من الثقات أو الضعفاء غير المتروكين.

7_ أهمية القرائن في توضيح ألفاظ الجرح والتعديل، والغالب عليها الاختصار الشديد، فلا ينبغي التسرع بظاهر اللفظ، خاصة الألفاظ المتجاذبة، إلا بعد وضوحها بالقرائن.

ثبت المصادر والمراجع

أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (المتوفى: 259هـ) ت: عبد العليم عبد العظيم البستوني،

الناشر: حديث أكاديمي _ فيصل آباد، باكستان، بدون تاريخ

الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين المقدسي (المتوفى:

643هـ) ت: د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر، بيروت

لبنان ط: 1420هـ _ 2000م.

(142) فتح المغيبي للسخاوي (359/3) .

- الأنساب، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان، ط: الأولى، 1408هـ.
- إكمال الإكمال، لمحمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ) ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط: الأولى _1410هـ
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكحري المصري الحنفي (المتوفى 762هـ)، ت: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، 1422هـ -2001م.
- أمالي المحاملي، رواية ابن يحيى، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي (المتوفى: 330هـ) ت: د. إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، ط: الأولى 1412هـ.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ) ت: مصطفى أبو الغيط وآخرون، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع _ الرياض، ط: الأولى 1425هـ _ 2004م.
- تاريخ ابن معين، برواية الدوري، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط: الأولى، 1399هـ.
- تاريخ ابن معين، برواية عثمان الدارمي، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، 1400هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قأيماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) ، ت الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 2003 م.
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي جعفر عمر بن شاهين (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، ط: الأولى، 1404هـ.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (المتوفى: 469هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، 1422هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: 256هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن، تحت مراقبة: محمد بن عبد المعين خان.

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لأبي العلاء محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ) ت: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، الناشر: دار طيبة، بدون تاريخ.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأئماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى، 1419هـ-1998م.
- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: 852هـ)، بعناية: عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، 1435هـ-2014م.
- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي (المتوفى: 676هـ) الناشر: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية _ بدون تاريخ.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى 1326هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى، ج35، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400 - 1980.
- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى، دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد - الدكن - الهند، 1393 هـ = 1973م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) 1422هـ.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1271هـ 1952م.

- ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني محمد المقدسي (2538/5)، ت: عبد الرحيم الفريوائي، الناشر: دار السلف الرياض، ط: الأولى 1416هـ.
- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين (المتوفى: 385هـ) ت: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف _ الرياض، ط: الأولى 1419هـ _ 1999م.
- سؤالات أبي عبيد الآجري، أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود السجستاني (المتوفى: 275هـ) ت: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: 1403هـ _ 1983م.
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، للإمام يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ) ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: الأولى، 1408هـ، 1988م.
- سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، للحافظ أحمد بن محمد أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: كتب خانة جميلي لاهور - باكستان، ط: الأولى، 1404هـ.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى 385هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط: الأولى، 1404هـ - 1984م.
- سؤالات حمزة السهمي، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (المتوفى: 427هـ) ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف _ الرياض، ط: الأولى 1404هـ _ 1984م .
- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجة (المتوفى: 273هـ) ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية _ فيصل الحلبي، بدون تاريخ.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: 279هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي _ بيروت، ط: 1998م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة: 1424هـ _ 2003م.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: 748هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1405هـ - 1985م.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي ملا القاري (المتوفى: 1014هـ)، قدم له الشيخ عبد الفتح أبو غدة، وحققه " محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط: دار الأرقم، بيروت، بدون تاريخ.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: 185هـ) ت: عبدالرحيم القشقرى ، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط : 1403هـ _ 1404هـ .
- الضعفاء والمتروكين، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، (المتوفى: 322هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي ، ط: دار المكتبة العلمية - بيروت ، ط الأولى 1404هـ _ 1984م .
- الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي (المتوفى: 303هـ) ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، ط الأولى 1396هـ.
- الضعفاء والمتروكين، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (المتوفى: 597هـ)، ت: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت، ط: الأولى 1406هـ.
- طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، 1403هـ.
- الطبقات الكبرى، للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي (المتوفى: 230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1410هـ-1990م.
- علل الترمذي الصغير، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: 279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى 1409هـ.
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: 279هـ)، ت: صبحي السامرائي، وآخرون، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية _ بيروت، ط: الأولى 1409هـ.
- العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخافي، الرياض، ط: الثانية، 1422هـ - 2001م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري (المتوفى: 833هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، 1351هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، (المتوفى: 852هـ)، الناشر: دار المعرفة-بيروت، 1379.
- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للإمام شمس الدين السخاوي (المتوفى: 902)، ت علي حصين الناشر: مكتبة السنة -مصر، 1424هـ _ 202م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (المتوفى: 1250هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت، بدون تاريخ.
- قبول الأخبار في معرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، (المتوفى: 319هـ)، ت: أبو عمر الحسين بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت، ط: الأولى 1421هـ _ 2000م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى، 1413 هـ -1992م.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، دار المكتبة العلمية - المدينة المنورة، بدون تاريخ.
- الكمال في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، (المتوفى: 365هـ)، ت: عادل عبد الموجود وغيره، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى: 1418هـ _ 1997م.
- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى: 261هـ)، ت: عبد الرحيم القشيري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية -المدينة المنورة، ط: الأولى 1404هـ _
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم ابن علي، أبي الفضل (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ.
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002م.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر، ت: عبد الله الرحيلي، الناشر، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى 1422هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان البستي، (المتوفى: 354هـ)، ت: محمود زايد، الناشر: دار الوعي – حلب ط: الأولى 1396هـ.
- المخلصات، لمحمد بن عبد الرحمن أبوظاهر المخلص البغدادي، (المتوفى: 393هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط: الأولى 1429هـ-2008م.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، (المتوفى: 405هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى 1411هـ-1990م.
- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلية، (المتوفى: 307هـ)، ت: حسين سليم أسد، ط: الأولى 1404_1984م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المعجم الكبير للطبراني، لسيمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: 360هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى 1415هـ – 1994م.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن صالح العجلي (المتوفى 261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى، 1405هـ.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، (المتوفى: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية 1397هـ-1977م.
- المعرفة والتاريخ، للإمام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى 347هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1401هـ-1981م.

المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى:

748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، د. ت.

الموقظة في علم الحديث، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى:

748هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:

الثالثة، 1412هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي

(المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، ج4، دار المعرفة للطباعة والنشر،

بيروت - لبنان، 1382هـ - 1963م.

لوسيط في علوم الحديث، للدكتور. محمد بن محمد أبو شهبة، الناشر: دار الفكر العربي، ط: 1403هـ

- 1982م.